

أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري.

The impact of the Coronavirus Covid-19 pandemic on global economic indicators during the first quarter of 2020 -With reference to the state of the Algerian economy

سفيان خلوفي*، جامعة تبسة، الجزائر.

1

كمال شريط، جامعة تبسة، الجزائر.

cherykam@yahoo.fr

تاريخ التسليم: (2020/10/21)، تاريخ المراجعة: (2021/05/16)، تاريخ القبول: (2021/08/19)

Abstract :

ملخص :

This study aims to try to identify the impact of the Coronavirus Covid-19 pandemic on the most important indicators of the global economy, with reference to the state of the Algerian economy during the first quarter of 2020, and to achieve the objectives of the study, many global statistics and report were analyzed.

The results of the study showed that the pandemic led during the first quarter of 2020 to reducing the volume of global trade exchanges, the global growth rate, and the prices of energy and oil.

Keywords: pandemic, Corona Covid-19, global economy, indicators, Algeria.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي، مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري خلال الربع الأول من سنة 2020، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تحليل العديد من الإحصائيات والتقارير العالمية.

أظهرت نتائج الدراسة أن الجائحة أدت خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى خفض حجم التبادلات التجارية العالمية ومعدل النمو العالمي وأسعار الطاقة والنفط.

الكلمات المفتاحية: جائحة، كورونا كوفيد-

19، اقتصاد عالمي، مؤشرات، الجزائر.

مقدمة:

منذ ظهور الفيروس التاجي المستجد في نهاية شهر ديسمبر من سنة 2019 بمدينة ووهان الصينية والعالم يشهد ذعر وارتباك على جميع الأصعدة، نتيجة انتشاره الرهيب واجتياح الكثير من الدول بشكل فائق السرعة وتحوله إلى جائحة عالمية فتكت بالكثير من الأرواح، ووقفت أمامها أعظم الدول عاجزة كإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية بمنظوماتها الصحية المتطورة، كما استطاع هذا الفيروس الجائحة الذي أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية أسم فيروس كورونا كوفيد-19 أن يحدث أكبر إغلاق عالمي على الكثير من الدول وأن يشل حركة التنقل والنقل بين الدول ودخلها.

ولقد كان لهذا الإغلاق آثار سريعة وخيمة على عديد المؤشرات الاقتصادية العالمية ولاسيما خلال الربع الأول من سنة 2020، حيث ويسبب هذا الذعر والارتباك وحالة عدم اليقين اختلت ركائز الاقتصاد العالمي من عرض وطلب والتي كانت من نتائجها ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم تسلم منها جميع الدول، ومن المتوقع اليوم أن تستمر وأن تزداد شدتها وقد تحدث آثار وخيمة مضاعفة تصل تداعياتها إلى سنوات لاحقة.

- **إشكالية الدراسة:** تتعلق إشكالية دراستنا هذه بخطر الجائحة العالمية فيروس كورونا كوفيد-19، لما لها من آثار على المؤشرات الاقتصادية العالمية في مختلف دول العالم دون استثناء، ولا يخفا اليوم عن دول العالم والمجتمعات بمختلف توجهاتهم ومناطق تواجدهم التهديد القائم على حياتهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية، والآثار التي تتجم عن هذه الجائحة الوبائية الخطيرة التي تهدد البشرية، والتي تنذر بالمصير المشترك في مثل هكذا أخطار تهددنا في أي لحظة، والتي تحتم علينا توحيد جهودنا لمواجهتها. فمن خلال ما سبق تتبلور معالم إشكالية الدراسة والتي يمكن صياغتها في السؤال المحوري التالي:

➤ **إلى أي مدى أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي خلال الربع الأول من سنة 2020؟ ولإجابة على التساؤل الرئيسي وبغيت تبسيطه تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:**

- ما المقصود بجائحة فيروس كورونا كوفيد-19؟

- فيما تتمثل مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي التي أثرت عليها جائحة كورونا كوفيد-19؟

- إلى أي مدى أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020؟

- كيف كان تأثير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على وضع الاقتصاد المحلي الجزائري؟
- هل من المتوقع استمرار آثار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي خلال الربع الثاني والثالث والرابع من سنة 2020؟ وهل يمتد هذا التأثير لسنوات لاحقة؟
- ما أهم الاقتراحات التي من شأنها التخفيف من آثار جائحة كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي خلال الفترات اللاحقة؟
- **فرضيات الدراسة:** في ضوء موضوع الدراسة واستجابة لمتطلبات تحقيق أهدافها يمكن صياغة الفرضيات التالية:
 - أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على حجم التجارة العالمية من سلع وخدمات بشكل سلبي نتيجة سياسة الإغلاق التي فرضتها الجائحة خلال الربع الأول من سنة 2020؛
 - أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على الترابط المالي وأسواق المال العالمية بشكل سلبي نتيجة حدوث زعر في الاقتصاد العالمي وتوقع ركود عالمي كبير؛
 - أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 بشكل سلبي على النمو الاقتصادي (النتائج العالمي) خلال الربع الأول من سنة 2020؛
 - أدت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 إلى خفض أسعار الذهب على المستوى العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020؛
 - أدت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 إلى خفض أسعار الطاقة والنفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى مستويات قياسية؛
 - أثرت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد المحلي الجزائري بشكل سلبي؛
 - **أهمية الدراسة:** تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية عملية الرصد والكشف المبكر عن آثار خطر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي، وأهمية هذه العملية في تفعيل آليات الاستجابة المثلى لتخفيف الآثار السلبية ودعم واستغلال الآثار الإيجابية، من أجل تحقيق إدارة حقيقية فعالة للخطر الوبائي القائم، وكذا تجنب الخسائر التي قد تحدثها الجائحة مستقبلاً.
- **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى:
 - تسليط الضوء على خطر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على حجم التجارة العالمية من سلع وخدمات خلال الربع الأول من سنة 2020؛

- محاولة الكشف عن أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على الترابط المالي وأسواق المال العالمية خلال الربع الأول من سنة 2020؛
- تسليط الضوء على خطر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على الناتج العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020؛
- تسليط الضوء على خطر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أسعار الذهب وأسعار الطاقة والنفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020؛
- محاولة الكشف عن آثار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد المحلي الجزائري؛
- إمكانية التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن من خلالها تقديم مقترحات عملية وعلمية لتخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي؛
- 1- الجانب النظري للدراسة:** تناولت هذه الدراسة في جنبها النظري تعريفاً مختصراً بجائحة فيروس كورونا كوفيد-19، بالإضافة إلى محاولة التعريف بالمؤشرات العالمية والمحلية الأكثر تأثراً بالجائحة:

1-1- ماهية جائحة فيروس كورونا كوفيد-19: في نهاية سنة 2019 توجهت أنظار العالم إلى الصين، وبالضبط إلى مدينة ووهان، حيث ظهر فيروس جديد اصطلح على تسميته فيروس كورونا Coronavirus، وهي تسمية مشتقة من الكلمة اللاتينية Corona والتي تعني التاج، لذا يسميه البعض الفيروس التاجي لكن تبقى تسمية فيروس كورونا الأكثر شيوعاً. وهو المسبب لمرض أطلقت عليه منظمة الصحة العالمية اسم كوفيد-19 (Covid 19) وهو اختصار للتسمية Coronavirus disease 19 بمعنى مرض فيروس كورونا، وأضيف الرقم 19 نسبة لسنة ظهوره في 2019 (حميدي، 2020، صفحة 56).

ويعتبر فيروس كورونا كوفيد-19 من الفيروسات التاجية وهي عائلة فيروس كبيرة تسبب أمراض تتراوح من نزلات البرد (بعض الفيروسات الموسمية هي فيروسات تاجية) إلى حالات أكثر خطورة مثل Mers-CoV و SARS-CoV. وتشمل الأعراض الشائعة له في الحمى والسعال وضيق التنفس، وقد تشمل الأعراض الأخرى التعب وألم العضلات والإسهال والتهاب الحلق وفقدان الرائحة وآلام البطن. وعادةً ما يستغرق الوقت من التعرض للعدوى إلى ظهور الأعراض حوالي خمسة أيام ولكنه قد يحدث في مدة تتراوح من يومين إلى أربعة عشر يوماً، ويؤدي في غالب الحالات إلى أعراض خفيفة (Imane, Faical, & Sohayb, 2020, p. 01).

نما هذا الوباء بعدها بشكل مطرد وتزايد عدد الأشخاص المتضررين. حيث ظهر أولاً في الصين ثم انتشر إلى بلدان أخرى، ومعظم الحالات مرتبطة بالسفر من الصين. وأدى الوضع الوبائي المتغير للفيروس التاجي بالمدير العام لمنظمة الصحة العالمية إلى عقد لجنة الطوارئ العالمية في 22 و 23 جانفي 2020. لتحديد مستوى التهديد المرتبط بـ الفيروس على المستوى العالمي، وكان يعتبر معتدلاً في ذلك الوقت. وفي 30 جانفي 2020 وبناءً على توصية من نفس اللجنة، أعلنت منظمة الصحة العالمية من خلال مديرها العام أن الفيروس التاجي المستجد جائحة عالمية، وأعلن حالة طوارئ الصحة العامة ذات الاهتمام الدولي (Ministère de la Santé, 2020, p. 05).

وقد سجل على المستوى العالمي ارتفاع رهيب ومستمر في عدد الإصابات والوفيات بالفيروس، ولاسيما في الفترة من نهاية شهر مارس إلى نهاية شهر أوت من سنة 2020 أين ارتفع عدد المصابين من 6.009 مصاب إلى 23.017.521 مصاب خلال أقل من 8 أشهر، وكانت معظم الحالات في الأيام الأخيرة في أمريكا الشمالية والدول الأوروبية (World Health Organization, 2020, p. 15) لكن الأرقام ترتفع في بؤر تفشي أصغر في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وروسيا حالياً. كما ويتبين لنا أن معدل الوفيات العالمي بالنسبة للإصابات الفعلية قد وصل إلى ما يفوق 03% يوم 21 أوت 2020، وهذه النسبة تعبر عن مدى خطورة الفيروس على صحة البشر.

تتواصل حالة القلق والخوف مع تزايد انتشار فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 في العالم للشهر السادس على التوالي من سنة 2020، مع حصده العديد من الضحايا بين حالات الإصابة والوفيات، والتأثير الكارثي على كافة مناحي الحياة صحياً واقتصادياً، ولا تزال دول العالم تكثف جهودها من أجل التوصل إلى علاج آمن أو مصل فعال يمكن من السيطرة على انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 لكن حتى الآن لم تكفل هذه الجهود بالنجاح الحقيقي (خلوفي و شريط، 2020، صفحة 584).

1-2 مؤشرات الاقتصاد العالمي والمحلي في مواجهة خطر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19:

تعكس أثار جائحة كورونا على العديد من المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية (حسين بتال و ايسر ياسين، 2020):

1-2-1 مؤشرات الاقتصاد العالمي: تتمثل في

- التبادل التجاري: إذ يؤدي الحجر المناطقي إلى إعاقة الإنتاج وعرقلة الإمداد وإضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة. وبالمحصلة، سيصيب الفيروس الاقتصاد العالمي بالشلل.
- الترابط المالي: وقد طال تأثيره المادي والمعنوي أسواق المال العالمية التي شهدت انهيارات وأسوأ أداء منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية سنة 2008، وبهذا تعطي أسواق المال مؤشراً سلبياً على شعور المستثمرين بتوجهات تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي.
- النمو الاقتصادي: يبدو أن الاقتصاد العالمي مقبل لا محالة على تراجع إن لم يكن انكماشاً حاداً، والتوقعات الأولية تشير إلى انخفاض النمو بحدود 0,5% إلى 1,5% هذه السنة، وقد يصل إلى أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية.
- أسعار النفط العالمية: الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، والصدمة التي سببها فيروس كورونا للاقتصاد الصيني أضعفت الطلب العالمي على النفط. ومن الملاحظ أن الطلب على النفط قبل تفشي الفيروس كان يتراوح حول الـ 100 مليون برميل باليوم، وانخفاض الطلب عليه بحوالي 10 مليون برميل باليوم، ومن المتوقع أن ينخفض بمقدار 30 مليون برميل باليوم إذا استمرت مخاطر الجائحة خلال الأشهر المقبلة.
- 1-2-2- مؤشرات الاقتصاد المحلي: تتمثل في:**
- إعاقة النشاط الاقتصادي: وذلك عبر إعاقة الإنتاج والخدمات والمواصلات والنقل والسياحة والتسويق، وإضعاف العرض والطلب.
- تكاليف التصدي والاحتواء: من إنقاذ ودعم وإجراءات احترازية لقطاع الصحة والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية بتكاليف باهظة وأخذة في الارتفاع.
- الثقة واليقين: فالارتباك وعدم اليقين يضعفان الثقة، ويؤدي ذلك إلى الإحجام عن الاستثمار والإنفاق والسياحة. كما أن لانهيار أسعار النفط تأثير سلبي على مزاج المستثمرين.
- النقل الجوي: كان قطاع النقل الجوي هو الأكثر تضرراً بأزمة جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وبقاء الطائرات على الأرض وإغلاق العديد من المطارات.
- 2- الجانب التطبيقي:** تناول الجانب التطبيقي للدراسة تعريفاً بالطريقة والأدوات المستعملة، وكذا تحديد نتائج الدراسة ومناقشتها واختبار الفرضيات:
- 2-1- الطريقة والأدوات:** بعد التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بمؤشرات الاقتصاد لعالمي بجائحة كورونا كوفيد-19 بشكل مختصر، سنتطرق في هذا الجزء إلى عرض الطريقة والأدوات.

2-1-1- حدود الدراسة: تتمثل في:

- **الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة الربع الأول من سنة 2020.
- **الحدود المكانية:** تمس الدراسة التطبيقية عدد من المؤشرات الاقتصادية على المستوى العالمي، حيث ستمتد الدراسة على الآثار التي خلفتها جائحة كورونا كوفيد-19 على مستوى كلي عالمي خلال الربع الأول من سنة 2020، مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد المحلي الجزائري.
- **الحدود العلمية:** جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على آثار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أهم مؤشرات الاقتصاد العالمي، أين حصرنا أهم هذه المؤشرات في حجم التجارة العالمية من السلع والخدمات والترابط المالي وأسواق المال العالمية، معدل النمو العالمي (النتائج العالمي)، أسعار الذهب والنفط الخام والموارد الطاقوية.

2-1-2 منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك

من خلال التطرق لجانب نظري تعريفي لكل من المؤشرات الاقتصادية العالمية المتعلقة بالموضوع لضبطها والتعريف بجائحة كورونا كوفيد-19، ثم تحليل بعض البيانات والمعطيات المستقاة من الهيئات العالمية حول وضعية بعض المؤشرات الاقتصادية العالمية خلال الربع الأول من سنة 2020 مع الإشارة إلى الاقتصاد المحلي الجزائري.

2-1-3 الطريقة والأدوات المستخدمة: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى كلي عالمي، حيث

اعتمدنا في تقييم آثار جائحة كورونا كوفيد-19 خلال الربع الأول من سنة 2020 على بعض مؤشرات الاقتصاد العالمي، باستقراء تقرير عالمية صادرة عن الهيئات العالمية المختصة في تتبع الأوضاع الاقتصادية العالمية، حيث تم الاستعانة بهذه التقرير في قراءة هذه المؤشرات ومقارنتها، لتحديد فجوة الأثر لجائحة كورونا كوفيد-19 عليها خلال الربع الأول من سنة 2020. بالإضافة إلى تقديم قراءة عامة عن سلبيات وإيجابيات أثر الجائحة على الاقتصاد المحلي الجزائري.

2-2 نتائج الدراسة: يمكن تقسمها كما يلي:**2-2-1 أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على التبادل التجاري (حجم التجارة**

العالمية): كانت التجارة تتباطأ بالفعل في سنة 2019 قبل أن ينتشر الفيروس، متأثرة بالتوترات التجارية وتباطؤ النمو الاقتصادي. حيث سجلت التجارة السلعية العالمية انخفاضا طفيفا سنة 2019 بـ 0,1% من حيث الحجم بعد ارتفاعها بنسبة 2,9% في السنة السابق، وفي غضون ذلك

انخفضت قيمة الصادرات السلعية العالمية بالدولار في سنة 2019 بنسبة 3% أي 18.89 تريليون دولار أمريكي.

وفي المقابل، ارتفعت تجارة الخدمات التجارية العالمية في سنة 2019، حيث ارتفعت الصادرات بالدولار بنسبة 2% لتصل إلى 6.03 تريليون دولار أمريكي. وكانت وتيرة التوسع أبطأ مما كانت عليه في 2018، عندما زادت تجارة الخدمات بنسبة 9% (WTO, 2020)، والجدول الموالي يفصل في تطورات وتوقعات تطور تجارة السلع والخدمات التجارية:

الجدول رقم (01): تطور وتوقع حجم التجارة السلعية والخدمية خلال الفترة (2018-2021)

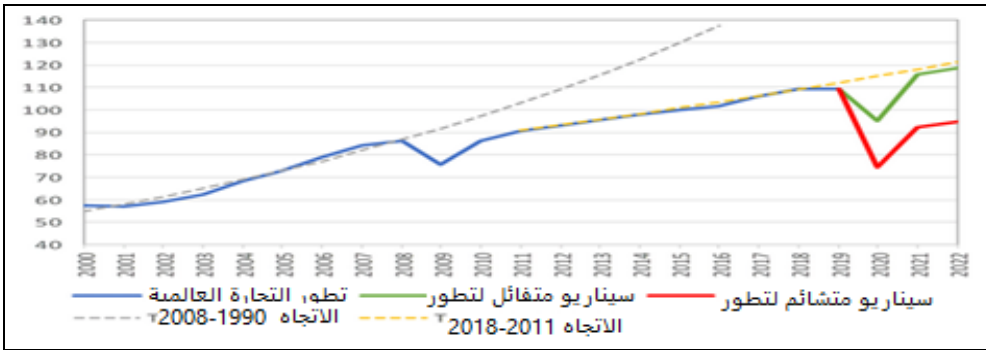
سنوات متتالية		سنوات متتالية		تطور في السنوات السابقة		البيانات
2021	2020	2021	2020	2019	2018	
24.0	-31.9	21.3	-12.9	-0.1	2.9	حجم صادرات التجارة العالمية:
19.3	-40.9	23.7	-17.1	1.0	3.8	دول شمال أمريكا
14.3	-31.3	18.6	-12.9	-2.2	0.1	دول جنوب أمريكا
22.7	-32.8	20.5	-12.2	0.1	2.0	دول الاتحاد الأوروبي
36.1	-36.2	24.9	-13.5	0.9	3.7	دول آسيا
9.3	-8.0	8.6	-8.0	-2.9	0.7	باقي دول العالم
29.5	-33.8	27.3	-14.5	-0.4	5.2	حجم واردات التجارة العالمية:
19.5	-43.8	23.2	-22.2	-2.1	5.3	دول شمال أمريكا
24.5	-28.9	19.9	-10.3	0.5	1.5	دول جنوب أمريكا
25.1	-31.5	23.1	-11.8	-0.6	4.9	دول الاتحاد الأوروبي
18.0	-22.6	13.6	-10.0	1.5	0.3	دول آسيا
5.9	-8.8	7.4	-2.5	2.3	2.9	باقي دول العالم
5.1	-9.0	7.2	-3.3	2.2	2.8	المنتجات المهيمنة الإجمالية بأسعار الصرف السوقية:
4.8	-11.0	6.5	-4.3	0.1	0.6	دول شمال أمريكا
5.4	-10.8	6.6	-3.5	1.3	2.1	دول جنوب أمريكا
7.4	-7.1	8.7	-0.7	3.9	4.2	دول الاتحاد الأوروبي
5.2	-6.7	6.0	-1.5	1.7	2.3	دول آسيا
						باقي دول العالم

* الوحدة: % بنسبة مئوية.

Source: (WTO, 2020, p. 09)

وقد أصدرت منظمة التجارة العالمية توقعاتها التجارية السنوية في يوم 8 أبريل 2020، وكما قال المدير العام "روبرتو أزييفيدو"، "الأرقام قبيحة". ومن المقرر أن تتخفف تجارة البضائع العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و32% في نهاية سنة 2020 بسبب جائحة كورونا كوفيد-19. ويعتقد الاقتصاديون في منظمة التجارة العالمية أن الانخفاض من المرجح أن يتجاوز التراجع التجاري الناجم عن الأزمة المالية العالمية في 2008-2009. ومن المرجح أيضاً أن تهبط نسب التجارة بشكل حاد في القطاعات التي تتميز بروابط سلاسل القيمة المعقدة، لاسيما في مجال الإلكترونيات ومنتجات السيارات. كما ستتأثر تجارة الخدمات بشكل كبير بسبب فرض قيود النقل والسفر وإغلاق العديد من مؤسسات البيع بالتجزئة والضيافة (WTO, 2020, p. 01)، والشكل الموالي يوضح تطورات وتوقعات تطور حجم التجارة العالمية:

الشكل رقم (01): تطورات وتوقعات تطور حجم التجارة العالمية للبضائع (2000-2022)



Source: (WTO, 2020, p. 03)

وستحدد القرارات المتخذة في الوقت الحالي الشكل المستقبلي للانتعاش وأفاق النمو العالمي.

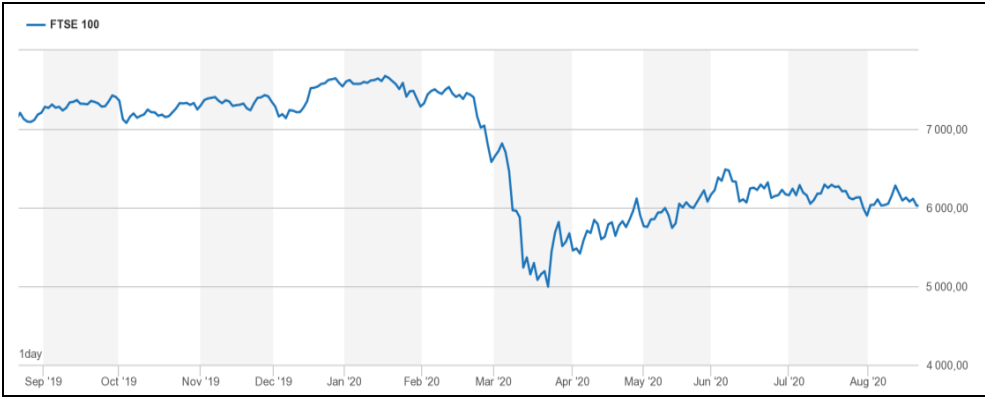
لذا، يجب وضع الأسس لتحقيق انتعاش قوي ومستدام وشامل اجتماعيًا لتكون التجارة عنصرًا مهمًا هنا إلى جانب السياسة المالية والنقدية. وذلك من خلال إبقاء الأسواق مفتوحة وقابلة للتنبؤ وبقظة لظروف الراهنة، فضلاً عن تعزيز بيئة أعمال مواتية بشكل عام لتحفيز الاستثمار المتجدد الذي سنحتاجه. (WTO, 2020, p. 03).

2-2-2- أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على الترابط المالي وأسواق المال العالمية:

دفعت جائحة COVID-19 العالم إلى مواجهة أزمة مالية جديدة ذات وقع أكبر من الأزمة المالية لسنة 2008، فلقد أدخلت الاقتصاد العالمي في حالة من الركود الشديد، وذلك لأن الانتشار السريع لفيروس كورونا مثل ضربة موجعة للاقتصاد العالمي الذي كان قد بدأ أن يشهد حالة من الانتعاش والتعافي الطفيفة من الأزمة المالية السابقة، حيث أن هذه الأزمة ستضفي زخمًا على بعض التغييرات التي طرأت في الاقتصاد العالمي، وتعتمد الأضرار على مدى سرعة وفعالية سياسة الحكومات لاحتواء العدوى (تيسير الفراء، 2020).

وقد شهدت مؤشرات سوق لندن للأوراق المالية FTSE انخفاضات هائلة منذ بداية تفشي الوباء في 31 ديسمبر إلى منتصف سنة 2020، حيث حقق مؤشر FTSE مؤخرًا أكبر انخفاض له في يوم واحد منذ سنة 1987 (London Stock Exchange, 2020). والشكل الموالي يبين الانهيار الكبير والسريع لمؤشر سوق لندن للأوراق المالية:

الشكل (02): مؤشرات سوق لندن للأوراق المالية FTSE خلال الفترة (سبتمبر 2019-أوت 2020)



Source:(2020 London Stock Exchange)

كما وعرفت مؤشرات أخرى في الأسواق المالية العالمية كمؤشر S&P/TSX Composite Index كندا، ومؤشر Dow Jones Industrial Average الولايات المتحدة الأمريكية، ومؤشر Euro Stoxx50 الأسواق الأوروبية، ومؤشر Nikkei index سوق الأوراق المالية الياباني، انخفاض كبير هي الأخرى مترام مع انخفاض مؤشر سوق الأوراق المالية في لندن، ولاسيما في فترة انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19، أي خلال الفترة من شهر فيفري إلى نهاية أبريل (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 01).

2-2-3- أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على النمو الاقتصادي (الناتج العالمي):
تتمخض عن الأزمة الصحية العالمية (جائحة فيروس كورونا كوفيد-19) انعكاسات حادة على النشاط الاقتصادي. فنتيجة لهذه الجائحة من المتوقع أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً بواقع 3% في نهاية سنة 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009 (International Monetary Fund, 2020)، وقد تصور صندوق النقد الدولي تداعيات جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على الناتج العالمي في ثلاث سيناريوهات يوضحها الشكل التالي:

الشكل رقم (03): سيناريوهات توقع نمو الناتج العالمي لصندوق النقد الدولي 2020-2021



(International Monetary Fund, 2020) Source:

وفي أحد السيناريوهات الأساسية، الذي يفترض انحسار الجائحة في النصف الثاني من سنة 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدرج، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات. وهذا السيناريو هو الأقرب اليوم لما نعيشه ولما ستؤول إليه الأوضاع المستقبلية، والجدول الموالي يوضح تطور الناتج العالمي لسنة 2019 وتوقعاته لسنوات 2020-2021:

الجدول رقم (02): تطور النمو في الناتج العالمي 2019 وتوقعات سنتي 2020 - 2021

البيان	التوقعات		الفعلي
	2021	2020	2019
الناتج العالمي	5,8	-3,0	2,9
الاقتصاديات المتقدمة	4,5	-6,1	1,7
الولايات المتحدة الأمريكية	4,7	-5,9	2,3
منطقة اليورو	4,7	-7,5	1,2
ألمانيا	5,2	-7,0	0,6
فرنسا	4,5	-7,2	1,3
إيطاليا	4,8	-9,1	0,3
اسبانيا	4,3	-8,0	2,0
الصين	3,0	-5,2	0,7
المملكة المتحدة	4,0	-6,5	1,4
كندا	4,2	-6,2	1,6
باقي الاقتصاديات المتقدمة	4,5	-4,6	1,7
الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية	6,6	-1,0	3,7

(International Monetary Fund, 2020) Source:

في هذا السيناريو الأساسي الذي يفترض أن الجائحة ستحصر خلال الربع الثاني والثالث والرابع من سنة 2020 وأن جهود الاحتواء يمكن أن تتلاشى تدريجياً، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5,8% في نهاية سنة 2021 مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته بمساعدة دعم السياسات. ومع ذلك فإن مخاطر حدوث نتائج أكثر خطورة كبيرة. والسياسات الفعالة ضرورية لتفادي إمكانية حدوث نتائج أسوأ، والتدابير الضرورية للحد من العدوى وحماية الأرواح هي استثمار مهم في الصحة البشرية والاقتصادية على المدى الطويل. لأن التداعيات الاقتصادية حادة في قطاعات محددة، وسيحتاج صانعو السياسات إلى تنفيذ تدابير مالية ونقدية ومالية مستهدفة كبيرة لدعم الأسر والشركات المتضررة محلياً. وعلى الصعيد الدولي، ويعد

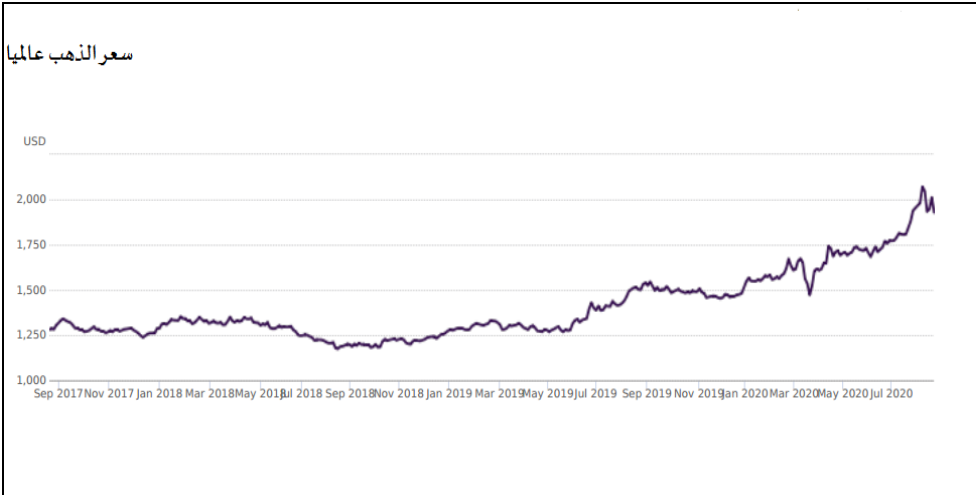
التعاون القوي متعدد الأطراف ضرورياً للتغلب على آثار الوباء، بما في ذلك مساعدة البلدان المقيدة مالياً التي تواجه صدمات صحية (International Monetary Fund, 2020).

2-2-4- أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أسعار الذهب: نما إجمالي الطلب في الربع الأول بشكل هامشي إلى 8.083,1 طن (+1% على أساس سنوي). وكان نقشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 الذي اجتاحت العالم خلال الربع الأول، العامل الأكبر الذي أثر على الطلب على الذهب. ومع بدء ظهور حجم الجائحة وتأثيره الاقتصادي المحتمل سعى المستثمرون إلى الحصول على أصول الملاذ الآمن. اجتذبت صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب (ETFs الذهبية) تدفقات ضخمة (+298 طناً) مما دفع الحيازات العالمية في هذه المنتجات إلى مستوى قياسي جديد بلغ 3.185 طناً. وانخفض إجمالي الاستثمار في القضبان والعملات المعدنية إلى 6.241 طناً (-6% على أساس سنوي) حيث تغلب انخفاض نسبة 19% في الطلب على القضبان (إلى 4.150 طناً) على قفزة حادة في الطلب على العملات الذهبية، بارتفاع 36% إلى 9.76 طناً، بسبب الملاذ الآمن لشراء. وليس من المستغرب أن الطلب على المجوهرات تأثر بشدة بآثار نقشي المرض، حيث انخفض الطلب الفصلي بنسبة 39% على أساس سنوي إلى أدنى مستوى قياسي لسلسلة عند 8.325 طن. وانخفض معه الطلب على التكنولوجيا أيضاً إلى مستوى منخفض جديد لسلسلة البيانات من 4.73 طن (-8% على أساس سنوي). كما واصلت البنوك المركزية شراء الذهب بكميات كبيرة، وإن كان ذلك بمعدل أقل مما كان عليه في الربع الأول من سنة 2019 أين بلغ صافي المشتريات 145 طناً (-8% على أساس سنوي). وتسبب الفيروس أيضاً في تعطيل إمدادات الذهب وانخفاض إنتاج المناجم إلى أدنى مستوى له في خمس سنوات عند 8.795 طناً (-3% على أساس سنوي) (World Gold Council, 2020).

أما في نهاية النصف الأول من سنة 2020 فارتفع سعر الذهب بالدولار الأمريكي بنسبة 17%، بعد زيادة بلغت نسبتها 10% خلال الربع الأول من السنة. وعززت هذه الزيادة التدفقات القوية الداخلة إلى صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب. وبلغ سعر الذهب مستويات مرتفعة قياسية بالعديد من العملات الأخرى، بما في ذلك اليورو والجنيه الاسترليني والروبية والرينمينبي من بين عملات أخرى. وتباطأ الاستثمار في العملات والسبائك الذهبية الصغيرة بشكل حاد في النصف الأول من سنة 2020، حيث انخفض بنسبة 17% ليلبلغ 397 طناً، وهو أدنى مستوى منذ النصف الأول من سنة 2009. وقد فاقت الانخفاضات الحادة في الطلب عبر

آسيا النمو الذي شهده الغرب، حيث تباينت ردود فعل المستثمرين تجاه الجائحة في جميع أنحاء العالم. وذكر التقرير أن الطلب على المجوهرات انخفض في النصف الأول من السنة الحالية بمقدار النصف، حيث بلغ 572 طناً، نتيجة للتعطل العالمي الناجم عن فيروس كورونا كوفيد-19 وفي مواجهة ارتفاع أسعار الذهب، التي بلغت في بعض الحالات أرقاماً قياسية. وقد كان تأثير الجائحة هائلاً حيث انخفض الطلب في الربع الثاني من السنة لمستوى غير مسبوق بلغ 251 طناً (World Gold Council, 2020). والشكل الموالي يوضح تطور أسعار الذهب خلال سنة 2020:

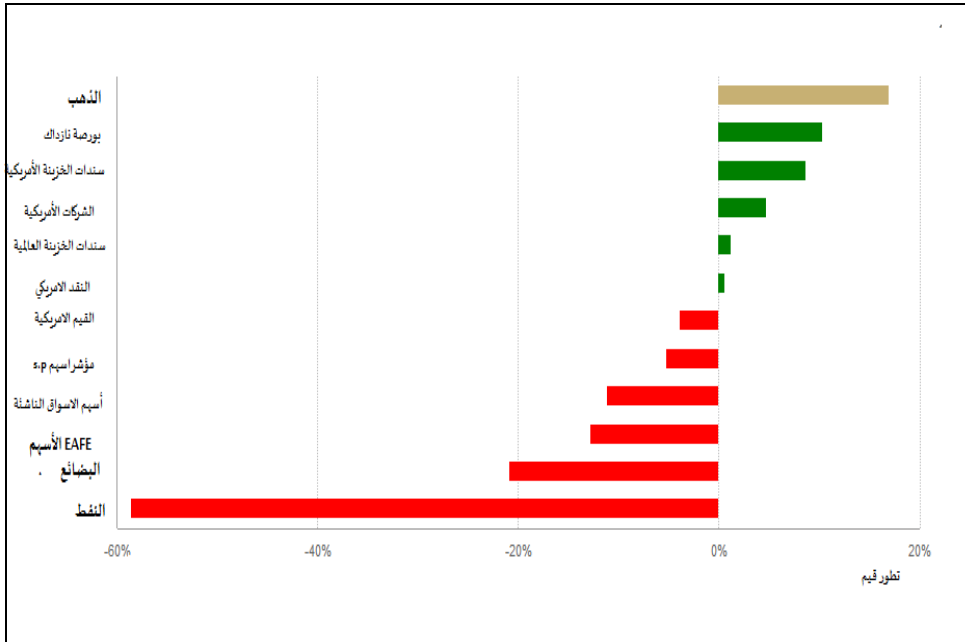
الشكل رقم (04): تطور أسعار الذهب خلال الفترة (2017 - أوت 2020)



(World Gold Council, 2020) Source:

ويرجع ذلك الارتفاع في أسعار الذهب إلى تبني المستثمرون الذهب في سنة 2020 كاستراتيجية تحوط رئيسية للمحفظة، فبالنظر إلى المستقبل تتحول التوقعات الخاصة بتعافي أسرع (على شكل حرف V) من جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 نحو التعافي البطيء (على شكل U)، أو الانتكاسات المحتملة من موجات العدوى الإضافية (على شكل W) بغض النظر عن نوع الاسترداد، من المحتمل أن يكون للجائحة تأثير دائم على تخصيص الأصول. كما سيتواصل تعزيز دور الذهب كأصل إستراتيجي. حيث يؤكد مجلس الذهب العالمي أن الذهب حقق خلال النصف الأول أداءً رائعاً من سنة 2020، حيث ارتفع بنسبة 16,8% بالدولار الأمريكي وتفوق بشكل كبير على جميع فئات الأصول الرئيسية الأخرى (World Gold Council, 2020). والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (05): تفوق الذهب على جميع الأصول الرئيسية في سنة 2020

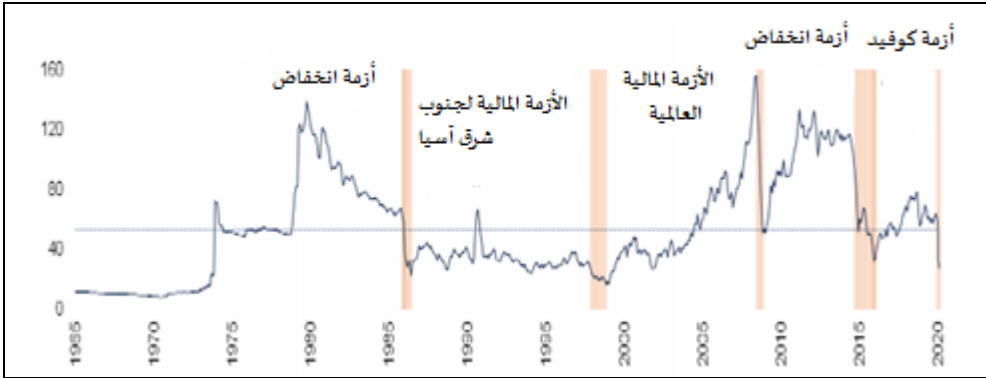


Source: (World Gold Council, 2020)

2-2-5- أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على أسعار الطاقة والنفط الخام العالمي: منذ سنة 1985، تعرضت أسعار النفط لثلاث صدمات كبرى في أوبك (1986 و 2014 و 2020) وأزميتين مالييتين (الأزمة المالية في شرق آسيا في 1997-1998 والأزمة المالية العالمية في 2008-2009) وفي سنة 2020، بالإضافة إلى فشل أوبك في تمديد تخفيضات الإمدادات

المتفق عليها سابقاً، حيث تعرضت سوق النفط لانخفاض في الطلب بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا كوفيد-19. والشكل الموالي يوضح أثر هذه الأزمات على أسعار النفط الخام العالمي:

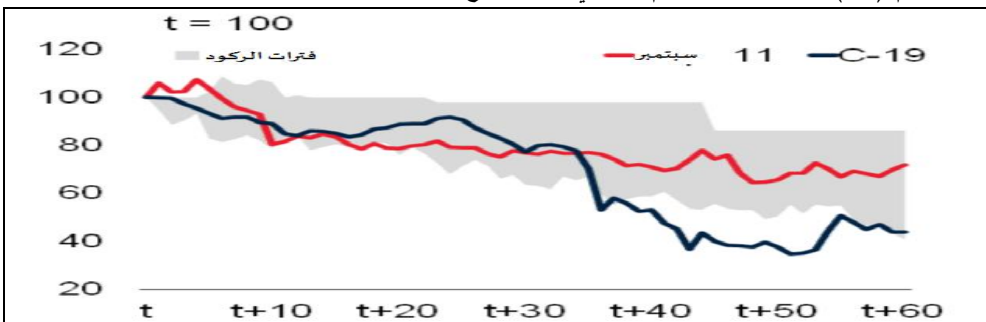
الشكل رقم (06): انهيار أسعار النفط الخام العالمي خلال الفترة من 1985-2020



(International Monetary Fund, 2020) Source:

تسببت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 في انخفاضات واسعة النطاق في أسعار السلع الأساسية في فيفري ومارس، وكانت الطاقة هي الأكثر تضرراً. وتضررت أسعار النفط بفعل هبوط النقل وضعف النمو الاقتصادي على الرغم من تخفيضات منظمة أوبك وشركائها (المزيد من المعلومات ينظر الملحق 03)، حيث سجل في نهاية الربع الأول من سنة 2020 انهيار غير مسبوق في الطلب على النفط المتوقع هذا السنة. والشكل الموالي يوضح أثر الانخفاض غير المسبوق في أسعار النفط خلال فترة انتشار الفيروس الجائحة كورونا كوفيد-19:

الشكل رقم (07): أسعار النفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020

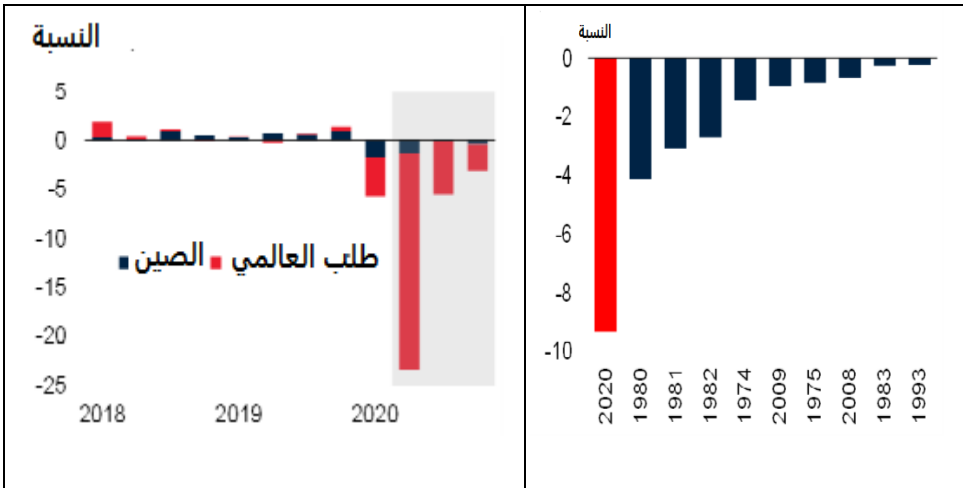


(World Bank, 2020, p. 12) Source:

ومن المتوقع أن ينتعش سعر النفط إلى 42 دولارًا للبرميل في بداية نهاية سنة 2020 (لمزيد من المعلومات أنظر الملحق رقم 02)، وهو أقل بكثير من توقعات أكتوبر البالغة 58 دولارًا للبرميل و 59 دولارًا للبرميل. ومن المتوقع أن تنتعش أسعار النفط بشكل تدريجي فقط من

مستوياتها المنخفضة الحالية، قبل أن ترتفع بقوة أكبر في العام المقبل، والذي سيكون من بين أضعف التعافي من انهيار الأسعار في التاريخ، حيث تعكس التوقعات انخفاضًا متوقعًا في الطلب على النفط بنسبة 10% تقريبًا (9.3 مليون برميل في اليوم)، وهو أمر غير مسبوق في التاريخ. حيث كان أكبر انخفاض سابق في سنة 1980 عندما انخفض الطلب على النفط بنسبة 04% (World Bank, 2020, p. 08) كما أن انخفضت أسعار نفط خام برنت إلى أقل من 20 دولار أمريكي في نهاية الربع الأول من سنة 2020 (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 04)، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في الطلب العالمي على النفط الخام خلال نفس الفترة، والشكل أدناه يوضح الانخفاض الكبير في الطلب على النفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020:

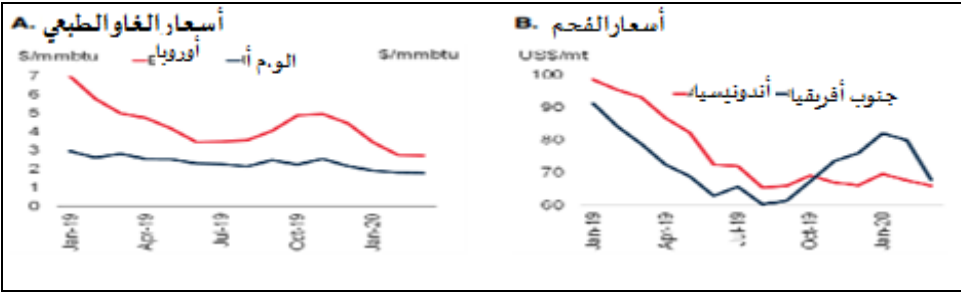
الشكل رقم (08) انخفاض الطلب على النفط خلال السنوات من 1993 إلى الربع الأول من سنة 2020



Source: (World Bank, 2020, pp. 8-22)

كما أن الانخفاض لم يمس فقط أسعار النفط الخام، بل مس كذلك أسعار الطاقات الأخرى كالغاز الطبيعي والفحم، والشكل الموالي يوضح التراجع في أسعارهما والمتزامن مع انتشار جائحة كورونا كوفيد-19:

الشكل رقم(09): تطور أسعار الغاز الطبيعي والفحم خلال الربع الأول من سنة 2020



(World Bank, 2020, p. 22) Source:

2-2-6- أثر جائحة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد المحلي الجزائري: في ظل غياب المعطيات الرقمية والإحصائية عن الآثار التي خلفتها جائحة كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري، يمكن التطرق إلى أثارها السلبية والإيجابية على الاقتصادية المحلي ككل كما يلي:

➤ **الآثار السلبية:** يمكن حصر الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري فيمل يلي:

- **إعاقة النشاط الاقتصادي:** مع انتشار فيروس كورونا كوفيد-19 وظهرت الحالات الأولى في الجزائر أعلنت الحكومة الجزائرية عن مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية كتوقيف الدراسة بالمدارس والجامعات، وكذا تعليق الرحلات الجوية وغلق بعض النشاطات التجارية. حيث امتدت إجراءات العزل والغلق هذه لأزيد من 6 أشهر، وخلفت خسائر كبير للمؤسسات الاقتصادية الوطنية كشركات الطيران مثلاً، ولأصحاب الأعمال الحرة والتجارية، وهذا رغم إعلان الحكومة في وقت لاحق عن إجراءات أخرى لتخفيف من الأعباء وتقديم المساعدات لهذه النشاطات الاقتصادية المتضررة من إجراءات الغلق.

وحتى الشهر السابع من إعلان الغلق لبعض النشاطات الاقتصادية، لازال الغلق مستمر في بعض النشاطات الاقتصادية الحيوية كالنقل مثلاً، وهذا سيكون له أثر وخيم على الاقتصاد الجزائري على المدى القصير والمتوسط ويحتاج آليات عملية فعلية لإعادة فتح النشاطات الاقتصادية وبعث روح الاقتصاد بمؤسسات اقتصادية قوية.

- **ارتفاع تكاليف التصدي والاحتواء:** حسبما صدر في العدد رقم 19 من الجريدة الرسمية ينص المرسوم الأول على تحويل اعتماد مالي قدره ثلاثة ملايين وسبعمئة مليون دينار (3.700.000.000 دج)، كانت مقيّدة في ميزانية 2020 في باب التكاليف المشتركة والنفقات المحتملة، إلى ميزانية تسيير وزارة الصحة تحت باب النفقات المتعلقة بالتكفل بجائحة فيروس

كورونا كوفيد-19. أما المرسوم الثاني، فينص على تحويل اعتماد قدره ثلاث مائة وثمانون مليون دينار (380.000.000 دج)، كانت مقيدة في ميزانية 2020 تحت باب التكاليف المشتركة والنفقات المحتملة، إلى ميزانية تسيير ذات الوزارة في باب «مساهمة للوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية»، ويكلف كل من وزير المالية ووزير الصحة وإصلاح المستشفيات، كل فيما يخصه بتنفيذ هذا القرار
(الجريدة الرسمية، 2020، الصفحات 4-5).

كما خصص قانون المالية التكميلي لسنة 2020 قيمة مالية لمكافحة جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 والوقاية منه قدرت بما يقارب 70 مليار دينار، منها 20 مليار دينار موجهة للنفقات المهنية التي فقدت مداخيلها بسبب الجائحة (الجريدة الرسمية، 2020).
كل هذا، يظهر ضخامة الأغلغة المالية المخصصة لمواجهة هذا الخطر الوبائي وأثاره على ميزانية الدولة، والتي هي في الأساس تعرضت في نفس الوقت لضعف مداخيلها الرئيسية جراء انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية، وبالتالي تحولت الأزمة من أزمة صحية فقط إلى أزمة مالية صحية، يمكن أن تؤثر أكثر على الاقتصاد الجزائري مستقبلاً إذا استمرت.
- زعزعة الثقة واليقين والذعر الاقتصادي: وهذا كان أكثر وضوحاً في الثلاث أشهر الأولى من انتشار الفيروس وإعلان الحكومة الجزائرية عن غلق بعض النشاطات الاقتصادية والتخفيف من حركات تنقل الأشخاص، مما خلق ذعر اقتصاد مس ركائز الاقتصاد في الطلب والعرض ولاسيما على المواد الغذائية الأساسية، أين ارتفع الطلب مثلاً على مادة السميد بأضعاف مضاعفة بين ليلة وأخرى. مما خلف أزمة في التوريد والإمداد بهذه المادة الحيوية في الأسواق المحلية.

- خسائر شركات النقل الجوي: تسبب تعليق حركة النقل الجوي منذ منتصف مارس المنصرم، بسبب انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 عبر العالم، في خسائر لشركة الخطوط الجوية الجزائرية بلغت لحد الآن 38 مليار دج فيما يخص رقم الأعمال الناجم عن رحلات المسافرين وهي الخسائر التي قد تصل الى 89 مليار دج نهاية السنة الجارية، حسب ما أفاد به يوم الثلاثاء الناطق الرسمي للشركة أمين اندلسي (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

- انخفاض أسعار البترول: انخفاض أسعار البترول خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى مستويات قياسية (أقل من 20 دولار أميركي للبرميل) خلف هو الآخر أزمة مالية في الجزائر، قد لا تظهر تداعياتها إلا بمرور الوقت نتيجة الانخفاض في مصدر الدخل الأساسي للخزينة

العمومية. حيث وعلى هذا الأساس، فإن الحكومة تتوقع في قانون المالية التكميلي لـ 2020، انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليار دولار مقابل 37,4 مليار دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ 2020. (الجريدة الرسمية، 2020، صفحة 13)

➤ الآثار الإيجابية: رغم الآثار السلبية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري ككل، إلا أن الجائحة خلفت وستخلف آثار إيجابية وفرصاً على الاقتصاد المحلي استغلالها وتعزيزها مستقبلاً، وفيما يلي نوجز أهمها:

- **التشجيع على تنوع في مداخيل الاقتصاد الجزائري مستقبلاً:** تشجيع الإنتاج المحلي في مختلف القطاعات لتحقيق الاكتفاء الذاتي والذهاب نحو التصدير، لتنوع مداخيل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات، والذي يتعرض في كل مرة لانهيارات ويعرض الاقتصاد المحلي إلى أزمات مالية متتابعة تأثر عليه وتشله.

- **إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وترشيده:** الحكومة الجزائرية تمر في الوقت الراهن بحراك إداري ومالي لتغيير السياسة المالية التي تدار بها، ولا سيما أنها تعتمد على مصروفات كبيرة قد يكون جزء منها يذهب في اتجاهات ذات مردود ضعيف، وجائحة فيروس كورونا كوفيد-19 أعطتنا اليوم نظرة مختلفة في تحديد أولويات الإنفاق والاهتمام بالضروريات والأمن والاتجاهات ذات المردود الأكبر، حيث إنه من الضروري إعادة دراسة الإنفاق بشكل تدريجي خلال السنوات المقبلة، وتقليصها لمستويات جيدة من شأنها توفير جزء كبير من مبالغ الإنفاق الحكومي عليها، وأن جزءاً من معالجة التكاليف والمصروفات الحكومية يتمثل في عملية التخصيص، سواء تخصيص مشاريع جديدة أو مبادرات ناشئة، ويجب أن يكون ذلك التخصيص وفقاً لضوابط وأسس تنظيمية عالية تراعي التنفيذ والأولويات. حيث أن ترشيد الإنفاق في الجزائر يجب أن يخضع لأولويات اجتماعية واقتصادية.

- **رقمنة بعض القطاعات والتعاملات:** أدى انتشار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 المستجد في جل دول العالم وفي الجزائر خصيصاً إلى زعزعة أمنها الداخلي ومختلف القطاعات الحيوية في داخل الاقتصاد الوطني، حيث فرضت الجائحة على الجزائر اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والاحترازية تجنباً لانتشار وتفشي الفيروس بين الأشخاص، منها إغلاق الحدود البحرية والجوية والبرية وإغلاق المدارس والجامعات وتجميد مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية حفاظاً على سلامة المواطنين. وبسبب إجراء تفعيل التباعد الاجتماعي والحد من الاجتماعات المباشرة، صار أمراً لا غنى عنه وضرورة قصوى لنجاعته وفعالته، ليجد العالم ومن ضمنه

الجزائر نفسه أمام ضرورة الاعتماد على الرقمنة من أجل ضمان استمرارية بعض القطاعات ولو عن بعد ومن بينها المؤسسات التعليمية وكذا كل المؤسسات الإنتاجية والعمومية الإدارية.

- **تفعيل جهاز الإنذار من المخاطر الوبائية مستقبلاً والاحتياط:** أعطت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 درس لجميع دول العالم بما فيها الجزائر حول ضرورة تفعيل اليقظة الإستراتيجية اتجاه المخاطر الوبائية مستقبلاً، حيث يجب على الحكومة اتخاذ الخيارات المناسبة فيما يتعلق بالإنذار المبكر وتحديد الأولويات وإنهاء إمكانية ظهور الخطر أو تفاقمه. وفي نفس الوقت ينبغي صياغة التشريعات في أقرب وقت ممكن للقضاء التام على مسببات الوباء أو الجائحة. مع ضرورة إشراك جميع الأطراف من أفراد وهيئات حكومية ومؤسسات في بذل جهود مشتركة خاصة في إدارة المخاطر ومعالجتها.

- **تخفيف الأعباء الضريبية:** تعمل الحكومة على تأجيل وتخفيض مدفوعات ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة وغيرها من الرسوم المستحقة على المؤسسات، من أجل تخفيف أعبائها على المؤسسات نتيجة تأثر نشاطها بالغلاق والحجر الصحي، وهذه فرصة لإعادة النظر في حجم الوعاء الضريبي المفروض على المؤسسات الاقتصادية، والذي يعتبر من المطالب المستمرة والتي تتادي بها المؤسسات الجزائرية وحتى الأجنبية منها. والجدير بالذكر هنا أن خفض الضرائب على هذه المؤسسات في المدى القصير والمتوسط سيخفض حتماً من أثار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 عليها ويمنحها فرصة للبقاء والاستمرارية داخل النسيج الاقتصادي الجزائري.

2-3- مناقشة النتائج: بعد رصد نتائج الدراسة، يمكن الآن تحليل هذه النتائج واختبار

الفرضيات:

- حسب منظمة التجارة العالمية هذه الأزمة هي أولاً وقبل كل شيء أزمة صحية أجبرت الحكومات على اتخاذ إجراءات غير مسبوقة لحماية حياة الناس، وهذا ما أدى حسب المنظمة إلى الانخفاض الحتمي في التجارة والإنتاج، والتي سيكون لها عواقب وخيمة على الأسر والشركات، بالإضافة إلى المعاناة الإنسانية التي يسببها المرض نفسه، لذا كان لابد من السيطرة على الجائحة وتخفيف الضرر الاقتصادي الذي يلحق بالناس والشركات والبلدان. وحسب الأخصائيين بالمنظمة من المتوقع أن تتخفض التجارة العالمية بنسبة تتراوح بين 13% و 32% في نهاية سنة 2020، حيث تعطل جائحة فيروس كورونا COVID-19 النشاط الاقتصادي الطبيعية والحياة في جميع أنحاء العالم دون استثناء ولاسيما خلال الربع الأول من سنة 2020

نتيجة الانغلاق الكبير للدول وتوقف أغلب رحلات النقل الجوي والبحري خلال نفس الفترة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى التي تعتبر أن تأثير جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 سلبي على التبادلات التجارية العالمية خلال الربع الأول من سنة 2020، بسبب إجراءات الإغلاق المطبقة خلال نفس الفترة وتجميد وسائل المواصلات. لذا، يتعين على صانعي السياسة البدء في التخطيط لتداعيات الجائحة ووضع حلول مستعجلة للوضع الراهن بنظرة بعيدة الأمد.

- هناك إجماع متزايد اليوم على أن الانتعاش السريع في الاقتصاد على شكل حرف V المتوقع سابقاً يتحول إلى انتعاش أبطأ على شكل حرف U أو W، وعلى الأرجح احتمال أن يكون الانتعاش في شكل U قصير الأجل حيث أن موجات العدوى المتكررة تؤدي إلى تراجع الاقتصاد العالمي، مما يؤدي إلى إمكانية حدوث انكماش على شكل حرف W. وبالنسبة للمستثمرين هذا لا يحافظ على مستويات عدم اليقين عالية فحسب، بل قد يكون له أيضاً تأثير طويل الأمد على أداء محافظهم. وبالتالي حالة عدم اليقين والذعر الاقتصادي لازالت قائمة في الأسواق كما كان عليه خلال الربع الأول من سنة 2020، والتي أدت أنا ذلك إلى انتكاس مؤشرات سوق لندن للأوراق المالية FTSE والذي سجل انخفاضات هائلة منذ بداية تفشي الجائحة في 31 ديسمبر إلى منتصف سنة 2020، حيث حقق مؤشر FTSE مؤخرًا أكبر انخفاض لهما في يوم واحد منذ سنة 1987، وهو نفس السيناريو مع مؤشرات كل من: مؤشر **Dow Jones Industrial Average** الولايات المتحدة الأمريكية، مؤشر **Euro Stoxx50** الأسواق الأوروبية، مؤشر **Nikkei index** سوق الأوراق المالية الياباني (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق رقم 1). وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية التي تعتبر أن جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 أثرت بشكل سلبي على الترابط المالي وأسواق المال العالمية نتيجة حدوث ذعر في الاقتصاد العالمي وتوقع ركود عالمي كبير.

- تسببت جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 في حدوث تكاليف وناقصات عالية ومنتزاة في جميع أنحاء العالم، حيث تؤثر تدابير الحماية اللازمة بشدة على النشاط الاقتصادي نتيجة لهذا الفيروس، حيث توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد العالمي بشكل حاد بنسبة 4,9% في نهاية سنة 2020 وهو أسوأ بكثير مما كان عليه خلال الأزمة المالية 2008-2009. وهذه التوقعات ارتفعت خلال الربع الثاني من سنة 2020، بعدما توقع المختصون في صندوق النقد الدولي سابقاً خلال الربع الأول انكماشاً وركود بـ 3% فقط، وذلك بسبب ارتفاع مستويات البطالة وتدمير الثروة وانتشار الفيروس أكثر فأكثر. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية

الثالثة التي تعتبر أن جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 أثرت بشكل سلبي على النمو الاقتصادي (الناتج العالمي) خلال الربع الأول من سنة 2020. ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الأثر خلال الربع الثاني والثالث والرابع إذا لم يشهد الوضع الصحي العالمي تحسن خلال الشهور القادمة.

- جاء في تقرير مجلس الذهب العالمي أن جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 أدت إلى العاصفة المثالية للاستثمار في الذهب، حيث أدت عمليات ضخ السيولة التاريخية وأسعار الفائدة التي بلغت مستوى منخفضاً قياسياً إلى حدوث انخفاض كبير في تكلفة حيازة الذهب. حيث شهدت أسعار الذهب ارتفاعاً كبيراً إلى جانب التدفقات القياسية الداخلة إلى صناديق الاستثمار المتداولة المدعومة بالذهب في الربع الأول من سنة 2020 وحتى نهاية النصف الأول من نفس السنة. حيث أدت قيود حظر التجول المفروضة في جميع أنحاء آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية إلى تعطيل قطاعات السوق التي تركز على المستهلك بشكل بالغ، حيث انخفض الطلب على المجوهرات إلى مستويات متدنية غير مسبوقة. وتباطأ الاستثمار في السبائك والعملات الذهبية بشكل حاد، حيث أدى الانخفاض الكبير في الطلب الآسيوي إلى حجب الارتفاع القوي في الاستثمار الغربي، ومن المرجح أن تظل قطاعات السوق التي تركز على المستهلك ضعيفة خلال الأشهر المتبقية من سنة 2020، كما يعني استمرار حالة عدم اليقين وخطر حدوث موجات أخرى من الجائحة أن وضع الملاذ الآمن للذهب سيجذب المستثمرين في المستقبل المنظور. وهذا ما يؤكد **نفي الفرضية الرابعة** التي تعتبر أن جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 أدت إلى خفض أسعار الذهب على المستوى العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020. في ظل هذه الخلفية، نعتقد أن الذهب يمكن أن يكون أصلاً ذا قيمة، ويمكن أن يساعد المستثمرين على تنويع المخاطر وقد يساهم بشكل إيجابي في تحسين العوائد المعدلة حسب المخاطر مستقبلاً.

- يتقلب سعر برميل النفط في السوق العالمية بين فترة وأخرى حسب عوامل عديدة. وقد تراجعت أسعار الطاقة والنفط الخام مؤخراً إلى أكثر من النصف ليتراوح سعر البرميل بين 20 و 27 دولاراً للبرميل بسبب تبعات جائحة فيروس كورونا التي أدت إلى تراجع الطلب بشكل هائل في وقت قياسي. وما زاد الطين بلة فشل أوبك وروسيا في الاتفاق على خفض الإنتاج وتقليص العرض في السوق العالمية في وقت مبكر خلال الربع الأول من سنة 2020 (لمزيد من المعلومات ينظر الملحق 2-3-4). وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الخامسة** التي تعتبر

أن جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 أدت إلى خفض أسعار الطاقة والنفط الخام العالمي خلال الربع الأول من سنة 2020 إلى مستويات قياسية. هذا رغم الانتعاش الطفيف للأسعار خلال الربع الثاني والثالث، حيث من المتوقع أن تصل أسعار النفط الخام إلى 42 دولارًا للبرميل في نهاية سنة 2020.

- في ظل غياب المعطيات الرقمية والإحصائية عن الآثار التي خلفتها جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد الجزائري المحلي، تناولت الدراسة إشارة موجزة عن الآثار السلبية والإيجابية التي خلفتها الجائحة، حيث تبرز أزمة انخفاض أسعار النفط العالمي في طليعة هذه الآثار، نتيجة ارتباط مداخل خزانة الدولة بهذا المورد، وفي مقابل هذا ارتفاع مصاريف ونفقات وتكاليف الرعاية الصحية والاحتواء الخاصة بالجائحة، والتي فاقت الـ 70 مليار دينار جزائري، وكذا إعاقة النشاطات الاقتصادية نتيجة إجراءات العزل الصحي وما خلفته هذه الإجراءات على نشاط الشركات كشركات النقل الجوي مثلاً. بالإضافة إلى أنه وعالمياً يواجه إنتاج المواد الغذائية والزراعية اضطرابات في تجارة وتوزيع مستلزمات الإنتاج. وقد أثر تعطل سلاسل الإمداد العالمية بسبب جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على صادرات بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من المنتجات الغذائية، وهذا ما يعكس تدرج أسعارها نحو الارتفاع ما يشكل تهديداً كبيراً للأمن الغذائي في البلدان الفقيرة والنامية، لاسيما تلك التي تعتمد على الاستيراد في تأمين أسواقها المحلية من المواد الغذائية الأساسية كالجزائر مثلاً (خلوفي و شريط، 2021، ص 102). وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة جزئياً التي تعتبر أن جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد الجزائري خلال الربع الأول من سنة 2020. كما تضيف نتائج الدراسة من جهة ثانية إمكانية الاستفادة من آثار أخرى إيجابية للجائحة كالتشجيع على تنوع في مداخل الاقتصاد الجزائري مستقبلاً، إعادة هيكلة الإنفاق الحكومي وترشيده، رقمنة بعض القطاعات والتعاملات وتفعيل جهاز الإنذار من المخاطر الوبائية مستقبلاً والاحتياط وتخفيف الضرائب.

خاتمة:

جاءت هاته الدراسة لتسلط الضوء على آثار جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على مؤشرات الاقتصاد العالمي المتمثلة في الناتج العالمي وحجم التبادل التجاري العالمي والترابط المالي العالمي والأسواق المالية، وأسعار النفط الخام والذهب، مع الإشارة إلى حالة الاقتصاد المحلي

الجزائري. ومن خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة واختبار صحة الفرضيات توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

- نتائج الدراسة: بناءً على كل ما سبق توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
- يشهد الاقتصاد العالمي انكماشاً حاداً، بسبب الذعر والارتباك بسبب جائحة كورونا كوفيد-19، والتي يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتسبب في خفض الناتج العالمي بـ4,9% في نهاية سنة 2020 عن سنة 2019، وهو بذلك أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008-2009.
- تعرضت التبادلات التجارية العالمية إلى انتكاسة مفاجئة بسبب الجائحة العالمية وإجراءات الغلق والحجر الصحي الاحترازية، وتعليق شبكات المواصلات العالمية كالمطارات والموانئ، حيث تتوقع منظمة التجارة العالمية أن تصل نسب الانخفاض في نسبة التبادلات التجارية إلى 32% نهاية 2020.
- تراجعت مؤشرات الأسواق المالية في العالم منذ بداية الحديث عن فيروس تاجي مستجد ظهر في مدينة ووهان الصينية نهاية ديسمبر 2019، حيث سجلت هذه الأسواق أسوأ أداء لها منذ سنوات خلال الربع الأول من سنة 2020.
- سجلت أسعار الذهب قفزة نوعية بداية سنة 2020 بنسبة ارتفاع قاربت 20% نتيجة ارتفاع الطلب العالمي عليه بـ36% خلال الربع الأول من سنة 2020، وكان هذا الطلب مبرر قبل المستثمرين باعتباره الملاذ الآمن في ظل الظروف الراهنة.
- على خلاف أسعار الذهب سجل النفط وأسعار الطاقة عمومًا أدنى مستوى لها خلال الربع الأول من سنة 2020، أين وصل سعر البرميل الواحد من النفط العالمي الخام إلى 20 دولار أمريكي فقط، أي بمعدل تدني فاق 58% عن شهر ديسمبر 2019.
- كان لجائحة فيروس كورونا كوفيد-19 آثار سلبية على الاقتصاد الجزائري، ولاسيما فيما تعلق بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وارتفاع تكاليف التصدي والاحتواء الصحية وخسائر بعض المؤسسات الاقتصادية والشركات كشركات النقل الجوي مثلاً.
- كما كان للجائحة جانب إيجابي على الاقتصاد المحلي الجزائري لا يجب أن نغفل عليه، والذي يمكن الاستثمار فيه وتعزيزه مستقبلاً كأهمية تنويع مداخل الاقتصاد وإعادة هيكلة وترشيد النفقات الحكومية، ورقمنة بعض القطاعات والمعاملات وتخفيف الضرائب.
- توصيات الدراسة: في ضوء نتائج الدراسة الحالية توصي الدراسة بما يلي:

- ينبغي أن يطبق صناع السياسات إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية والأسواق المالية، لدعم الأسر والأعمال المتضررة.
- تقديم دعم خارجي للاقتصاديات التي تواجه قيوداً تمويلية في سعيها لمكافحة الجائحة وآثارها.
- تشجع البنوك على إعادة التفاوض بشأن القروض المقدمة للأسر والشركات التي تمر بضائقة في الوقت الراهن مع الحفاظ على تقييم شفاف لمخاطر الائتمان.
- ضرورة تفعيل التعاون العالمي الوثيق متعدد الأطراف للتغلب على آثار الجائحة.
- ضرورة وضع الأسس لتحقيق انتعاش قوي ومستدام وشامل اقتصادياً واجتماعياً. يضمن بقاء الأسواق مفتوحة وقابلة للتنبؤ بطورها لتحقيق اقتصاد مستدام وواعي.
- أما على المستوى المحلي الجزائري فيجب الإسراع في رصد آثار الجائحة على مؤشرات الاقتصاد الوطني من أجل تقديم الدعم اللازم للجهات والمؤسسات المتضررة، ومحاولة التفكير بجدية في الاستفادة من الآثار الإيجابية للجائحة وتعزيزها مستقبلاً كترشيد الإنفاق العام، وتنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، ورقمنة بعض القطاعات لتسهيل التعاملات الإدارية غير الضرورية، وإنشاء قواعد بيانات صحية واجتماعية لتشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية واستعمالها عند الضرورة.

قائمة المراجع:

أولاً- المراجع باللغة العربية:

الجريدة الرسمية. (02 افريل, 2020). مرسوم رئاسي رقم 20-67 يتضمن إحداث باب تحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات . المادة:01، 02 (العدد33) . الجزائر العاصمة.

أحمد حسين بتال، و فهد ايسر ياسين. (أفريل, 2020). تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع إشارة خاصة للعراق، أفريل 2020، متوفر على الرابط الالكتروني التالي:

https://www.researchgate.net/publication/340925777_tathyr_jayht_kwrwna_ly_ala_qtsad_alalmy_wsbl_almwajht_m_ashart_khast_lraq

الجريدة الرسمية. (04 جوان, 2020). قانون المالية التكميلي 2020. (العدد 19) . الجزائر العاصمة.

- كهينة حميدي. (2020). الترجمة: صمود في زمن الجائحة، مؤلف جماعي الترجمة في زمن الكورونا كوفيد 19. برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
- BIBLIOGRAPHY سفیان خلوفي، و كمال شريط. (2020). إدارة المخاطر الوبائية: جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 (تجربة الصين أم جمهورية كوريا؟). *Revue Algérienne d'Economie et gestion* 14(02)، 565-590. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/141504>
- سفیان خلوفي، و كمال شريط. (2021). أثر جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 على أسعار المواد الغذائية غير المدعومة في الجزائر خلال النصف الأول من سنة 2020. *مجلة الإستراتيجية والتنمية*، 11(02)، 86-105. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/146471>
- مرام تيسير الفرا. (2020, 03 05). تأثيرات أزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم. تاريخ الاسترداد 03 08 2020، من المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية: https://democraticac.de/?p=66152#_ftn3
- وكالة الأنباء الجزائرية. (09 جويلية، 2020). وباء كورونا: خسائر الجوية الجزائرية بلغت 38 مليار دج و قد تصل إلى 89 مليار دج بنهاية العام. تاريخ الاسترداد 20 اوت، 2020، من <http://www.aps.dz/ar/economie/88066-38-89>

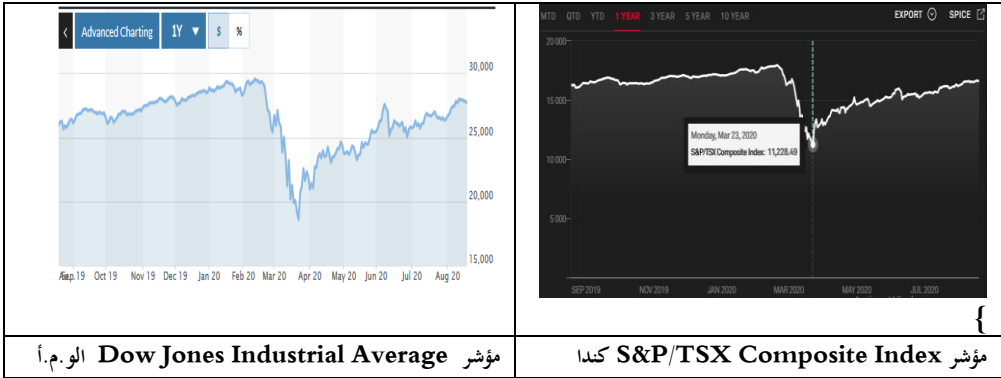
ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:

- . Imane, A., Faical, H., & Sohayb, B. B. (2020). In silico study the inhibition of 9 angiotensin converting enzyme 2 receptor of COVID-19 by *Ammoides verticillata* components harvested from Western Algeria., *Journal of Biomolecular Structure and Dynamics* , 1-14.
- . International Monetary Fund. (2020, April 14). *World Economic Outlook The Great 10 Lockdown*. Retrieved 08 19, 2020, from <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/WEO/2020/April/English/text.ashx?la=en>.
- . londonstockexchange. (2020). FTSE 100. Consulté le 08 20, 2020, sur 11 <https://www.londonstockexchange.com/indices/ftse-100>.
- . Market watch. (2020). Dow Jones Industrial Average. Retrieved 08 20, 2020, from 12 <https://www.marketwatch.com/investing/index/djia>
- . Market watch. (2020). NIKKEI 225 Index. Retrieved 08 20, 2020, from 13 <https://www.marketwatch.com/investing/index/nik?countrycode=jp>
- . Ministère de la Santé, d. l. (2020). *PLAN DE PREPARATION ET DE RIPOSTE A LA MENACE DE L'INFECTION CORONAVIRUS COVID-19*. Retrieved 05 2020, 21, from <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=2ahUKEwig1vbatrvpAhWOzoUKHXdxB0>

- . S&P/TSX. (2020). S&P/TSX Composite Index. Retrieved 08 20, 2020, from 51 <https://www.spglobal.com/spdji/en/indices/equity/sp-tsx-composite-index/#overview>
- . Stoxx. (2020). Euro Stoxx50. Consulté le 08 20, 2020, sur 61 <https://www.stoxx.com/index-details?symbol=sx5e>
- . World Bank. (2020). Commodity Markets Outlook, Washington . report April 2020, 71 , USA.
- . World Gold Council. (2020, 08 17). FastMarkets, ICE Benchmark Administration, 81 Thomson Reuters. Retrieved 08 20, 2020, from Gold prices: <https://www.gold.org/goldhub/data/gold-prices>
- . World Gold Council. (2020, 04 30). Gold Demand Trends Q1 2020. Retrieved 08 21, 2020, from Gold demand trends: <https://www.gold.org/goldhub/research/gold-demand-trends/gold-demand-trends-q1-2020>
- . World Gold Council. (2020, 07 14). Gold mid-year outlook 2020. Retrieved 08 21, 2020, from Statement regarding COVID-19: <https://www.gold.org/goldhub/research/gold-outlook-2020-mid-year>
- . World Health Organization. (2020). Coronavirus disease (COVID-19). Situation 21 Report – 121. Situation Report – 101. Situation Report – 40. Situation Report - 11. Situation Report – 71, Geneva, Switzerland.
- . WTO. (2020). Trade set to plunge as COVID-19 pandemic upends global economy. 22 8 April 2020.

ملاحق:

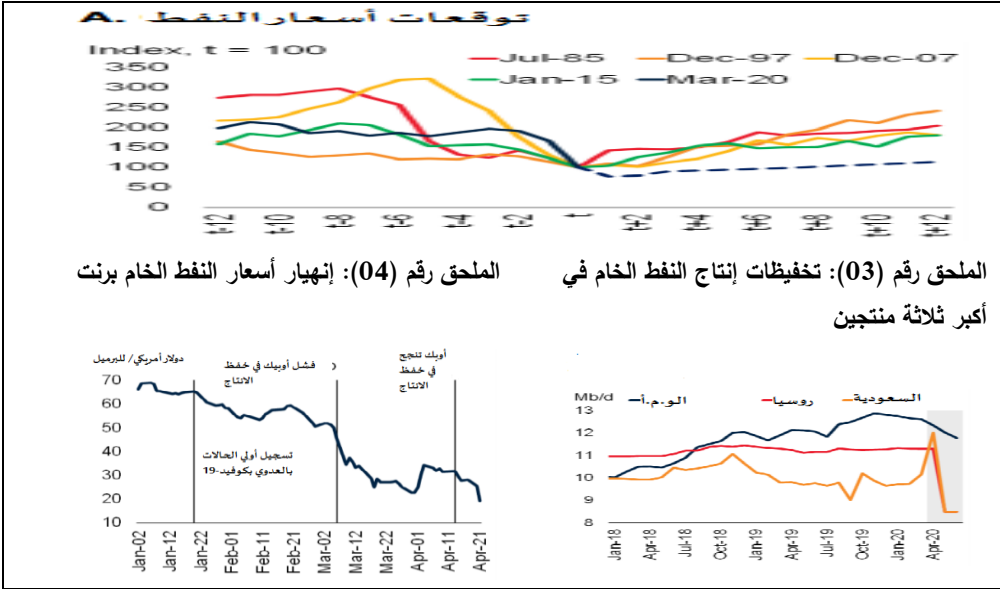
الملحق رقم (01): تطورات أهم مؤشرات الأسواق المالية خلال الربع الأول من سنة 2020





, (Market watch, 2020), (Stoxx, 2020), (Market watch, (S&P/TSX, 2020) Source: 2020)

الملحق رقم (02): توقعات تطور أسعار النفط الخام العالمي لسنة 2020



Source: (World Bank, 2020, pp. 8,21,22)